



[اللقاء السياه](#)

[اللقاء الفكر](#)

[اللقاء الثقاف](#)

[اللقاء الإقتص](#)

[امراتنا](#)

[خواطر](#)

[اخترنا لك](#)

[معطيات تون](#)

[أقلام حر](#)

[رائدون وراة](#)

[شهادات](#)

ورقة أولية في المعالم الرئيسية للبرنامج العام : نحو بناء الفرد الجديد والمجتمع الجديد الصالح المصلح.

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة أولية في المعالم الرئيسية للبرنامج العام لحركة اللقاء الإصلاحى الديمقراطى

نحو بناء الفرد الجديد والمجتمع الجديد الصالح المصلح

توطئة

تمثل هذه الورقة الخطوط العريضة للبرنامج العام لحركة اللقاء الإصلاحى الديمقراطى ولتوجهاته الأساسية. وهي تجمع كلا من الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الدولية.

إن الإطار العام والقاطرة الدافعة لهذا البرنامج يصطبغ في كل محطاته ببعد أخلاقي يلمس السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والعلاقات العامة ويشكل محتواها ويوجه أهدافها. لذلك فإن كل مسار إصلاحى لهذه



[الصفحة الرئيسية](#)

[رسالة اللقاء](#)

[البيان التأسيسي](#)

[لماذا اللقاء](#)

[أنشطة وبيانات اللقاء](#)

[البرنامج العام](#)

[القانون الأساسي](#)

[تعال نؤمن ساعة](#)

[اصدارات](#)

[اتصل بنا](#)

[شروعات](#)

الفضاءات يجب أن يصحبه إصلاح أخلاقي يلمس سلوكيات الأفراد والمجموعات، ويعتمد على تركيز حكومة الضمير وبناء البيئة الملائمة في ظل دولة القانون والمؤسسات.

إن الإصلاح عملية ومسار تغييرى وليس ورشة ترقيع، يتأسس على وعي ورشد ينطلق من الواقع ليعود إليه، لا يحتمل الإسقاط ولا الانعزال والتفوق، فهو عملية داخلية، بما تعنيه من منبت ومسار وهدف، وهو مسار متدرج ولكنه جذري، لا ترقيع فيه ولا تلفيق، وهو حالة تكاتف وتعاون ومشاركة وليس انفرادا وعزلة. و لا يمكن للإصلاح أن ينجح في أي واقع أو ظاهرة، إذا لم يصحبه إطار أخلاقي يتأسس حسب زعما على منظومة قيمية تستسقي منابعها من المرجعية الإسلامية الحافلة بالمبادئ والقيم النبيلة.

لقد توالى المؤشرات والعلامات على وجود أزمة متعددة الأبعاد في البلاد تمثلت في أحد أطرافها البارزة في اكتساح جانب الفساد والمحسوبية في عديد المواقع وطالت كل مجالات الظاهرة الإنسانية من سياسة واقتصاد واجتماع. إن مقاومة الفساد والإفساد هو الوجه العملي الأولي لمسار الإصلاح الأخلاقي وهو يتمثل في تخليق المضامين التربوية والتعليمية والمحاسبة الحازمة والحاسمة لكل زيغ وانحراف مهما كانت مكانة فاعله، وتدعيم البرامج الإعلامية والمشاهد الثقافية الهادفة لتثبيت الخبرة، في إطار من احترام الحريات العامة وتطلعات المبدعين.

إن أي إصلاح يتم في السياسة والاقتصاد والاجتماع دون رأب صدع الانفلات الأخلاقي لن يكون إلا مشوها أو مغشوشا ولن تطول فعاليته، حيث تغيب المنظومة القيمية الحاضنة والمحصنة لمسار إصلاحى سليم وناجع والمدخل الصائب والشرط الضروري لتواصله.

ملاحظة : تقتصر هذه الورقة بداية على البرنامج السياسي حيث أن

المحور الاقتصادي وما يليه لا يزالان حيّز الضبط وسوف ينشر تباعا بإذن

I / البرنامج السياسي

إن بناء الفرد الحامل لهم وطنه والمشارك بطوعية وعزم في تحمل مسؤولية بناء الأوطان، دون خوف أو شكوك، هو السبيل السليم لبناء المجتمع المسئول والحر والمبدع، المجتمع الصالح المصلح. شعارنا في ذلك الحديث الشريف "من لم يهتمّ بأمر المسلمين فليس منهم". ولقد قاس المواطن التونسي من هذا الانسحاب والإبعاد، وظل يراقب من بعيد التطورات السلبية للحقل السياسي في بلاده، مضطرا غير مختار.

إن تشكيل عقلية جديدة للمواطن التونسي الفاعل والحر وغير المهزوم والصالح المصلح، تمثل التحدي الأول والمصيري في مسار التنمية السياسية لبلادنا، والتي تمثل الأداة الناجعة والسليمة للإصلاح والبناء، والحامية الحقيقية لكل اعوجاج أو انحراف. ولا سبيل إلى هذا النجاح دون تخليق للمشهد السياسي ولأدواته وأهدافه وفاعليه عبر إعادة الاعتبار للمنظومة القيمية و إطلاق للحريات العامة، الضامنة الأساسية لتحقيق المواطنة الكاملة وغير المغشوشة من حرمة نفس ومال، وكرامة فرد ومجموعة، وحرية معتقد، وحفظ عقل وصيانة عرض.

هذا الهدف - البرنامج - يشكل حسب المؤسسين لحركة "اللقاء" عنصر النجاح والفشل الحقيقية في أي برنامج سياسي يسعى للإصلاح الاجتماعي والبناء الوطني، ومن أجل ذلك فإننا سعينا للتركيز على احترام مجموعة من المبادئ العامة والعمل الحازم على تنزيلها في إطار قيمي واضح وفي ظل برنامج سياسي متكامل :

1/ التأكيد على تكريم الإنسان أيا كان جنسه ومعتقده وفكره، والاحترام الكامل لحقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن أجل تحقيق ذلك إجراء، يجب الإسراع

بتنفيذ الأعمال الاستعجالية التالية :

/* الإعلان عن عفو تشريعي عام، والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، وغلق ملف الاعتقال السياسي نهائياً.

/* السماح للمغتربين والمنفيين بالعودة وإلغاء كل الأحكام الجائرة تجاههم.

/* إعادة الحقوق إلى كل من طالته أيادي الظلم والتعسف في سنوات الجمر من أسر وأفراد، ورد الاعتبار إليهم ومحاسبة المذنبين في حقهم إذا رأى هؤلاء تتبع الجناة أو العفو عنهم، وتكوين لجنة خاصة في هذا المجال.

/* إعادة جوازات السفر إلى أهلها ومنع كل حجز مستقبلي مبني على أبعاد سياسية.

/* إلغاء محاكم الاستثناء واعتبارها أداة للدكتاتورية في الجور والاقتصاص من الخصوم السياسيين.

/* إلغاء البوليس السياسي وكل ما يدور في فلكه من أدوات ومؤسسات وقوانين جائزة للتكيل بالرأي المخالف والموقف الحر.

/* تحريم التعذيب واعتباره جريمة كبرى في حق الإنسانية.

/* تكوين هيكل مستقل من طرف أفراد من المجتمع المدني يهتم بمراقبة السجون ومراكز الأمن للحيلولة دون الوقوع في التجاوزات في حق المواطن والمجتمع.

12 تحرير المواطن والمجتمع من عقدة الخوف و ربة

الانعزال والانسحاب والتقوقع والانكفاء على الذات، إلى رحاب

المشاركة الفعلية في الشأن العام والهم الوطني، بما يعنيه هذا التحرر من حرية الكلمة والمبادرة، وحرية الرأي والتنظيم، وحرية السفر والتنقل، وحرية التظاهر والإضراب، وحرية الاعتقاد وإقامة الشعائر.

ومن أجل تثبيت هذه المبادئ العامة والتوجهات الأصيلة وتحقيقها وجب تطبيق مجموعة من الإجراءات العملية :

/* إلغاء منشور 108 وتوابعه حفظا لحرية الملابس والخيار.

/* إطلاق حرية الصحافة وتنقيح قانونها بعيدا عن مقص الرقابة والأذون القبلية للنشر والتوزيع.

/* السماح بتملك وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

/* الدفع والتشجيع والمساعدة على تمويل الجمعيات المدنية كعنصر توازن وتوجيه وإنارة، لتحقيق المجتمع الأهلي المنشود.

/* تحرير العمل الطلابي وسحب كل تدخل أمني أو حكومي من معاقله حفاظا على استقلاليته.

/* تحرير العمل النقابي والحفاظ على استقلاليته بمنع كل علاقة وصاية بين مؤسساته والدولة والأحزاب السياسية.

3/ اعتبار المرأة شقيقة للرجل وأن العمل السياسي تكليف

شرعي وأمانة يتجاوز منطق الجنس، أساسه الآية الكريمة "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف

وينهون عن المنكر "[التوبة71]"، وأن الأهلية السياسية والقانونية ليستا مرتبطتين بجنس، فالكفاءة والقدرة وثقة الناخبين، هي المحددة لتولي المناصب والولايات العامة، ومنها رئاسة الدولة والقضاء. ويرى "اللقاء" أن تواجد المرأة في الحياة السياسية مازال هشاً ومعدوداً، وهو يعتبرها عنصراً مهماً وضرورياً، وقع إغفاله واستغفاله تاريخياً وحاضراً، في الدفع بعملية التنمية السياسية إلى الأمام من أجل مجتمع عامل، متناعم ومتوازن، لذا وجب إحداث نوع من (discrimination positive) نحوها بتحديد نسب معينة أولية، في تواجدها في كل المؤسسات السياسية، تبدأ من ثلث الأعضاء إلى حدود النصف، وإلزام الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في ترشيحاتها الانتخابية وجود حد أدنى من ثلث أعضائها من النساء في قوائمها.

ويلتزم "اللقاء" في حدود طاقته وكفاءة أعضائه أن يكون القاطرة في هذا المشوار بجعل مؤسساته كلها تتركب من نسب متساوية بين رجاله ونسائه.

4/ إعادة الاعتبار إلى النظام الجمهوري وذلك في مستويات إجرائية أربعة :

*** التوسع في اعتماد الاستفتاء ومشاركة الجمهور في الخيارات الكبرى للبلاد، وفي استعمال الآلية الانتخابية عوض التعيينات في المراكز الهامة للدولة التي لها علاقة مباشرة بالمواطن.**

*** تحقيق الاستقلالية التامة والفعالية بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، والتنصيب المباشر والدقيق عليها في الدستور، وإدخال إصلاحات جذرية معتبرة كلما دعت**

الحاجة إلى ذلك. مع التركيز على استقلالية القاضي من تعيين أو إقالة ومادة، عبر إسناد الإشراف وحكره على هيئة عليا للقضاة، وتخصيص ميزانية مستقلة في ميزانية الدولة.

/* تنقية منصب رئيس الجمهورية من شوائب تعلقت به بعدما نالته رتبة الرئاسة مدى الحياة المباشرة أو المقنعة، وذلك حيث يلتزم "اللقاء" بتركيز مبدأ التداول في الدستور، دون تحديد عدد الدورات، حيث تكون الجماهير المحدد الوحيد لأهلية الرئيس وصلوحيته للقيادة أو لمواصلتها أو لانتهائها عبر الانتخاب الحر المباشر.

فالجماهير هي التي تحسم بقاء فرد أو نهاية العقد الذي يربطها به، حسب مصالحها ومصالح المجتمع وما قدمه المترشح سابقا أو ما يعزم تقديمه لاحقا. فالبرنامج والأعمال والشخصية يحددون تواصل المهمة أو نهايتها، والجماهير هي التي بيدها الحل والربط.

/* الاعتبار لمنصب رئيس الجمهورية لا يعني الاستطالة على القانون أو التمييز، فلا حصانة للرئيس أيام سلطانه أو بعدها، وهو مسئول عن أفعاله أمام القضاء كأبي مواطن تونسي. والتاريخ الإسلامي أثبت عديد المواقف المستنيرة لعدم تميز منصب الخليفة أو الإمام واستوائهما أمام القضاء مع أي طرف آخر.

وهذا الاعتبار للمنصب لا يعني كذلك عبادة الشخصية التي شككت و لا تزال حالة مستشرية وغريبة في بلدان التخلف السياسي، وكثيرا ما عبّرت عن إطار استبدادي وعقلية فردية، واستخفاف بالجماهير واستغلال للمجتمع المدني وسقوط حضاري.

لذلك "اللقاء" يلتزم بإنهاء كل هذه الأشكال المتخلفة والحيولة دون بروز أي صورة لعبادة الشخصية، والتي غالبا ما تظهر في صور تعج بها

البلاد وتمثيل في كل ناحية، وحضور دائم وممل بسبب أو بدون سبب، في وسائل الإعلام بكل أصنافها.

15 بناء الجمهورية الثانية وتحقيق الاستقلال الثاني

بما يعنيه من صياغة لدستور جديد للبلاد، وذلك عبر فترة انتقالية تحفل بحوار وطني ينتهي بعقد مؤتمر يجمع كل فعاليات المجتمع، أحزابا وأفرادا وجمعيات، لرعاية مصالح وطنية شاملة وتعيين لجنة مدنية تشرف على تحقيق الدستور الديمقراطي المنشود للبلاد والذي على إثره وطبقا لتعاليمه تجرى انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف أممي.

[liqaa](#) , 21 juin 2007